مؤشر

# ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 10 فبراير 2024

# المونيتور: رئيس الوزراء الإسرائيلي يأمر الجيش بالاستعداد لإجلاء المدنيين من رفح بغزة

**( ترجمات . المونيتور )**

سلط تقرير نشره موقع المونيتور الضوء على استعدادات دولة الاحتلال لتوسيع عملياته في مدينة رفح الحدودية مع مصر والتي نزح إليها مئات الآلاف من سكان غزة.
وقال الموقع الأمريكي إن مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو أفاد اليوم الجمعة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أمر الجيش بالاستعداد «لإجلاء» مئات آلاف الفلسطينيين من مدينة رفح في قطاع غزة، بعد أن حذرت واشنطن من أنها لن تدعم أي هجوم بري على المدينة.

وجاء عرض التحدي ضد الحليف الرئيس لإسرائيل بعد أن أصدر الرئيس جو بايدن أقوى انتقاد له حتى الآن لسلوك نتنياهو في الحرب، محذرًا من أن الرد على هجوم حماس في السابع من أكتوبر قد «تجاوز الحد».
وقال بيان صادر عن مكتبه إن نتنياهو طلب من المسؤولين العسكريين والأمنيين «أن يقدموا إلى الحكومة خطة مشتركة لإجلاء السكان وتدمير كتائب حماس» المتحصنة في رفح.
وأشار الموقع إلى أن المدينة هي آخر مركز سكاني رئيس في قطاع غزة لم تدخله القوات الإسرائيلية بعد، ولكنها أيضًا نقطة الدخول الأساسية لإمدادات الإغاثة التي تشتد الحاجة إليها.

خطوة قد تؤدي لكارثة
وتدفق الفلسطينيون النازحون من بلدات ومدن أخرى في غزة إلى رفح، مما أدى إلى ارتفاع عدد سكانها إلى ما يقدر بنحو 1.3 مليون نسمة، أي أكثر من نصف سكان القطاع البالغ عددهم 2.4 مليون نسمة.
والولايات المتحدة هي الداعم الدولي الرئيس لإسرائيل، وتقدم لها مساعدات عسكرية بمليارات الدولارات.
لكن وزارة الخارجية الأمريكية قالت إنها لا تؤيد شن هجوم بري في رفح، محذرة من أن مثل هذه العملية إذا لم يجري التخطيط لها بشكل صحيح فإنها قد تؤدي إلى «كارثة».

وفي إشارة إلى إحباطه المتزايد من القيادة الإسرائيلية، قال بايدن إن ردها العسكري على هجوم 7 أكتوبر قد ذهب إلى أبعد من اللازم.
وقال الرئيس الأمريكي: «أنا أرى، كما تعلمون، أن أسلوب الرد في غزة، في قطاع غزة، تجاوز الحد».
وقال إن هناك الكثير من الأبرياء الذين يتضورون جوعًا... ويواجهون مشاكل ويموتون، ويجب أن يتوقف ذلك.
وأفاد شهود عيان بغارات جديدة على رفح خلال الليل، بعد أن كثف الجيش الإسرائيلي غاراته الجوية.

قلق وذعر
ونقل التقرير عن نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيدانت باتيل قوله إن واشنطن «لم تر بعد أي دليل على وجود تخطيط جدي» لعملية برية إسرائيلية في رفح لكنه قال إن مثل هذا الهجوم «لا نؤيده».
وحذر باتيل من أن «إجراء مثل هذه العملية الآن دون تخطيط وقليل من التفكير... سيكون بمثابة كارثة».
وأضاف أن وزير الخارجية أنتوني بلينكن نقل مخاوف واشنطن إلى نتنياهو مباشرة خلال محادثات جرت هذا الأسبوع في تل أبيب.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش إن أنباء التوغل الإسرائيلي المقبل في رفح مثيرة للقلق، قائلا إنه سيزيد بشكل كبير من الكابوس الإنساني بالفعل.
حذرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) من عملية إسرائيلية كبيرة في رفح.
وقال رئيسها فيليب لازاريني «هناك شعور بالقلق المتزايد والذعر المتزايد في رفح. ليس لدى الناس أي فكرة على


/ moasher

الإطلاق عن المكان الذي سيتوجهون إليه بعد رفح».

محادثات وقف إطلاق النار
في محادثات وقف إطلاق النار، أصر بلينكن على أنه لا يزال يرى مساحة للتوصل إلى اتفاق لوقف القتال وإعادة الرهائن، حتى بعد رفض نتنياهو ما وصفها بمطالب حماس الغريبة.
استضافت القاهرة محادثات جديدة الجمعة مع مفاوضين من قطر وحماس سعيًا لوقف إطلاق النار في غزة والتوصل إلى اتفاق لتبادل الأسرى.
وقال مصدر في حماس لوكالة فرانس برس إن مباحثات إيجابية وجيدة جرت في العاصمة المصرية حتى الآن، وأعرب عن أمله في تحقيق المزيد من التقدم.
وكان تأثير الحرب محسوسًا على نطاق واسع، حيث تصاعدت أعمال العنف التي يشارك فيها حلفاء حماس في جميع أنحاء الشرق الأوسط منذ أكتوبر الماضي، مما أدى إلى إشراك القوات الأمريكية وغيرها.

---

## يورونيوز: سجن سائح فرنسي في مصر بعد هدية تذكارية خاطئة لعصور قديمة عمرها 4500 عام

**( ترجمات . يورونيوز )**

استعرض تقرير نشرته يورونيوز سجن مواطنة فرنسية في مصر بتهمة تهريب الآثار بعد العثور على تمثال من العصور القديمة معها.
ويلفت الموقع في مستهل تقريره إلى أن رحلة الأحلام إلى مصر لسائحة فرنسية انتهت بكابوس بعد اتهامها زورًا بمحاولة تهريب قطعة أثرية كتذكار.
اشتبهت ناتالي وفي وجود تمثال اشترته من صالة التسوق في فندق فاخر.

وألقت السلطات المصرية القبض على السيدة البالغة من العمر 56 عامًا في مطار الأقصر واحتجزت في مركز للشرطة لمدة ثمانية أيام.
ثم وجهت إليها تهمة حيازة الآثار والاتجار بها.
وبعد عشرة أيام من رحلتها في مصر، كان من المقرر أن تعود ناتالي من مطار الأقصر. كجزء من الفحوصات الأمنية، جرى تصوير حقائبها بالأشعة السينية واكتشف موظفو الجمارك شيئًا مثيرًا للفضول.

وكان تمثالًا صغيرًا خلص الخبراء الذين اتصلت بهم الجمارك إلى أنه ليس نسخة من نسخة أصلية ولكنه قديم عمره 4500 عام.
في اليوم السابق، اشترت ناتالي التمثال في معرض فني في فندق وينتر بالاس بمبلغ 250 يورو.
وقالت إنها انجذبت بشدة إلى هذا التمثال، شخص صغير يرتدي مئزرًا، جالسة ويضع يديها على ركبتي. وقالت لصحيفة لو فيجارو الفرنسية «لم يكن لدي أي فكرة أنه لن يجلب لي الحظ».

تعتبرها الشرطة مذنبة.
كانت السائحة، وهي محامية، يشتبه في قيامها بالاتجار بالآثار واقتيدت إلى مركز شرطة الأقصر.

وتقول السائحة إنها أُجبرت على النوم في غرفة مساحتها 10 أمتار مربعة مع 40 آخرين.
وتدخل جان فرانسوا ريال، الرئيس التنفيذي لشركة فوياج دو موند، وكالة السفر المنظمة لرحلتها، للمساعدة.

وقال ريال لصحيفة لو فيجارو الفرنسية «خلال ثلاثين عاما من الوجود في مصر، لم نضطر أبدا للتعامل مع هذا النوع من الحالات، لدينا شبكة جيدة جدًا، وقد ساعدنا ذلك على تحسين ظروف احتجاز ناتالي في الأيام التالية، ولكن كان من الصعب جدا تسريع الإجراءات، لأن أمن الدولة تولى مسؤولية القضية».
وأضاف أن «أمن الدولة غير مبال بهذه الأنواع من الاعتبارات الاقتصادية، فهو يفعل ما يريد، وحتى عبد الفتاح السيسي [الرئيس المصري] ليس لديه سيطرة كاملة عليه».

بعد يومين، مثلت ناتالي أمام قاض ناطق بالفرنسية. لإثبات أن التمثال كان نسخة، واستُدعي صاحب المعرض لإعطاء عنوان ورشة التصنيع حيث تصطف نماذج مماثلة على الرفوف.
أعلن القاضي توقف الإجراءات، لكنه لم يمنح ناتالي الفصل الرسمي.
في النهاية، أدى تدخل السفيرة الفرنسية في القاهرة، إريك شيفالييه، إلى وضعها على متن طائرة متجهة إلى باريس.

ومنعت من دخول مصر مدى الحياة
وقالت ناتالي للصحيفة بعد المحنة: «مما أفهمه، أنا ممنوعة من دخول البلاد مدى الحياة».
ومع ذلك، فهي لا تنوي ترك الأمر. ويقول محاميها إنها ستتخذ إجراءات لرفع الحظر وستحصل على اعتراف رسمي برفض القضية.

---

## مراسلون بلا حدود: إطلاق سراح ثلاث صحفيات في مصر، لكن 18 آخرين ما زالوا محتجزين

**( ترجمات . مراسلون بلا حدود )**

رحبت منظمة مراسلون بلا حدود بإطلاق سراح ثلاث صحفيات في مصر ودعت المنظمة السلطات لإطلاق سراح بقية الصحفيين المسجونين.
ووفقًا للمنظمة، يعد إطلاق سراح هالة فهمي وصفاء الكوربيجي ومنال عجرمة، وهن ثلاث صحفيات دافعن عن حرية الصحافة، مثالًا نادرًا على الأخبار السارة لوسائل الإعلام المصرية. واحتجزتهن حكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي دون محاكمة منذ عام 2022 بتهم لا أساس لها من قبيل «نشر أخبار كاذبة» والعضوية في جماعة «غير قانونية» أو «إرهابية».

وظهرت أسماؤهن في قائمة أصدرها النائب العام في 7 فبراير تضم 32 محتجزًا أفرجت السلطات عنهم. وعملت الصحفيات الثلاث في هيئة الإذاعة والتليفزيون التي تسيطر عليها الحكومة.
وقال خالد البلشي نقيب الصحفيين المصريين في بيان إن الإفراج عن الصحفيات الثلاث «مؤشر إيجابي لا يمكن إنكاره».
لكن يجب ألا تطغى الأخبار السارة على حقيقة أن 18 إعلاميًا آخر ما زالوا محتجزين في مصر فيما يتعلق بعملهم. فقط ستة منهم حوكموا وأدينوا. ومعظمهم محتجزون دون محاكمة وبعضهم محتجز منذ أكثر من خمس سنوات.

وقال جوناثان داغر، رئيس مكتب مراسلون بلا حدود في الشرق الأوسط، «نشعر بالارتياح لأن هؤلاء الصحفيات الثلاث، هالة فهمي وصفا الكوربيجي ومنال عجرمة، أصبحن أخيرًا أحرارًا. دافعوا عن حرية الصحافة وما كان ينبغي سجنهن في المقام الأول. ونحث حكومة الرئيس السيسي على وضع حد لكل اضطهاد الإعلاميين وإطلاق سراح الصحفيين الـ 18 الآخرين الذين ما زالوا محتجزين».

---

## ميدل إيست أي: «نحن في مصر وليس في غزة».. سكان بورسعيد يحتجون على عمليات الإخلاء القسري والهدم

**( ترجمات . ميدل إيست آي )**

تناول تقرير نشره موقع ميدل إيست أي أزمة ضاحية الجميل في محافظة بورسعيد بعد أمر السلطات بهدم الحي لإنشاء مشروع استثماري.
وقال الموقع البريطاني إن سكان حي الجميل في بورسعيد بمصر لجأوا إلى وسائل التواصل الاجتماعي في الأيام الأخيرة لمناشدة الرئيس عبد الفتاح السيسي لوقف هدم حيهم كجزء من مشروع استثماري.

وانتشرت مقاطع فيديو وصور جرافات تهدم منازل ومباني سكنية في المنطقة في مصر، حيث يقف رجال ونساء وأطفال ساخطون أمام منازلهم يطالبون السلطات بوقف عمليات الهدم.
ويمكن سماع عشرات الأطفال والآباء وهم يهتفون في مقطع فيديو صوره أحد السكان أمام أنقاض منزل واحد «نحن في مصر وليس غزة».
وتظهر مقاطع الفيديو جرافات تقوم بالهدم وتحيط بها شرطة مكافحة الشغب ويراقبها السكان.

وكتب غزال حسن، أحد السكان، على فيسبوك: «في كل ثانية، نجلس في منازلنا، مهددين بالهدم (دون أي قرارات رسمية)، وبالفعل، هُدمت المنازل، ناهيك عن قطع المياه والكهرباء دون قرارات أو تحذيرات رسمية»،.
وأضاف «لماذا يحدث كل هذا ؟ لأن الأرض أصبحت جذابة في نظر الحاكم والمستثمر. لكننا لن نتخلى عن منازلنا وسنموت فيها».
وفي مقطع فيديو آخر، شوهدت نساء يصرخن وهن يزعمن أن «بلطجية اقتحموا منازلنا» لطردهن قسرًا.

ويظهر مقطع فيديو ثالث تجمعًا للنساء، وكثير منهن يوجهن رسائل إلى السيسي.
تقول إحدى النساء: «نحن نساء مصر. لن نغادر منازلنا. سيادة الرئيس، نحن، النساء والأطفال والرجال، ليس لدينا منازل أخرى».
قال ساكن بورسعيد إن عمليات الهدم كانت غير قانونية، ولم يُعرض عليها أي بدائل.
وقال آخر «إذا حاولت الجرافات هدم منازلنا، فسنقف في طريقها».

انقطاع إمدادات المياه
وبدأت عمليات الهدم في المدينة المتوسطية يوم السبت، بحسب أربعة سكان تحدثوا لمنصة متصدقش المستقلة.
وقال السكان إنهم فوجئوا بوصول عدة جرافات وحفارات إلى الضاحية نهاية الأسبوع الماضي. بعد ذلك، انقطعت إمدادات المياه عن الضاحية بأكملها.
ودمرت الجرافات يومي الأحد والاثنين، تحت حماية قوات الأمن، حوالي 17 منزلًا، بحسب المقيم في المنطقة

يحيى بسيوني.
وبحسب السكان، كانت جميع المنازل المهدمة شاغرة. وذكر بدران أن مدير الأمن في محافظة بورسعيد أبلغهم أنه «لم يقترب أحد من منازلكم» وأن المباني المستهدفة شاغرة.

وأضافوا أنه بعد هدم بعض المنازل يوم الأحد، بقيت الجرافات أثناء مغادرة قوات الأمن. في تلك المرحلة، تعرضت الضاحية لهجوم من «لصوص وبلطجية» لنهب محتويات المنازل المهدمة.
ودفع هذا السكان إلى تشكيل مجموعة لحماية ممتلكاتهم.
وبحسب بسيوني، فقد اشتكى إلى مدير أمن بورسعيد من حوادث سرقة يوم الأحد استمرت حتى صباح الاثنين واستهدفت أيضًا منازل السكان. وقال إن قوات الأمن ردت بنصب كمائن عند مداخل الضاحية لحمايتها.
على الرغم من ذلك، قال بسيوني ومقيم آخر إنه في وقت متأخر من يوم الاثنين وصباح الثلاثاء، هاجمت مجموعة من «البلطجية» وحدات شاغرة داخل الضاحية لسرقتها قبل أن تأتي الجرافات لهدم الوحدات.

مشروع استثماري
ويلفت الموقع إلى أن حي الجميل بُني في عام 1978، عندما خصصت محافظة بورسعيد 317 قطعة أرض تقع مباشرة على ساحل البحر المتوسط، على بعد 10 كيلومترات من مدينة بورسعيد، لتخفيف الضغط على الأجزاء الأخرى المكتظة بالسكان في المحافظة، وفقا لجمعية الجميل لحماية البيئة والتنمية.
قام السكان ببناء منازلهم على الأرض بأموالهم الخاصة، بتصاريح من المحافظة، بموجب ترتيب حق الانتفاع. كما تعاونوا لتقديم مرافق على نفقتهم الخاصة دون دعم حكومي، وفقًا لمصادر تحدثت إلى منصة متصدقش.

ويشير الموقع إلى أن الوضع ظل مستقرًا لنحو أربعة عقود، حتى عام 2019، عندما أعلنت محافظة بورسعيد انتهاء عقد إيجار الأراضي من جانبها ورفضت تلقي مدفوعات سنوية من السكان للوحدات، قائلة إنها منخفضة للغاية.
في سبتمبر 2019، نشرت الصفحة الرسمية على فيسبوك لمحافظة بورسعيد مقطع فيديو لحوار بين اللواء عادل الغضبان، محافظ بورسعيد، وأحد سكان الضاحية.

وقال الغضبان «المواطن لن يتضرر.  ولن نؤذي مواطنا».
وتابع: «ومع ذلك، لا يمكنني قبول أن منزلًا في الجميل يُمنح مقابل انتفاع سنوي قدره 600 جنيه (20 دولارًا)، أي 50 جنيهًا (1.62 دولارًا) شهريًا».
وأجاب المواطن: «لكنني من بناه... خذ مني حق انتفاع إضافي، واجعله ملكي».
أجاب المحافظ: «لكنك استفدت منه... ولا يمكن امتلاكها لأنها محمية طبيعية، ولهذا السبب نريد تطوير هذه المنطقة»، في إشارة إلى موقع الضاحية داخل محمية أشتوم الجميل.
بعد أقل من شهر من هذه المحادثة، أصدرت الحكومة قرارًا بتعديل إحداثيات المحمية الطبيعية، وخصم 61.2 فدانًا من أراضيها لاستخدامها في إنشاء مجتمع حضري جديد (ويست بورسعيد).

وأدى القرار إلى استبعاد ضاحية الجميل من المحمية. في ديسمبر 2020، وافق المجلس الأعلى للتخطيط الحضري والتنمية على إعلان حي الجميل في بورسعيد منطقة تحت التطوير.
ووفقا للمادة 47 من قانون التخطيط الحضري رقم 3 لعام 1982، فإن هذا يعني أنه يمكن هدم الممتلكات في تلك المنطقة لأغراض التنمية والمنفعة العامة مع تعويض مالكيها وأصحاب الحقوق فيها.
وأشار المحامي ناصر أمين إلى أنه إذا كان عقد انتفاع السكان ساري المفعول ولم ينته بعد، فإنهم يستحقون تعويضًا إذا كانت هناك حاجة لإخلاء وحدتهم في مناطق إعادة التطوير.

في مارس 2022، أرسلت المحافظة تحذيرات نهائية لبعض السكان تطالبهم بإخلاء منازلهم في المنطقة. ومع ذلك، رفض السكان الإخلاء، وأصروا على أنهم لن يغادروا منازلهم التي ليس لديهم بدائل لها.
ثم في مارس 2023، ناقش مجلس النواب طلب إحاطة قدمه النائب عن بورسعيد أحمد فرغلي بشأن إرسال


/ moasher

محافظة بورسعيد تحذيرات للسكان للإخلاء. وأكد فرغلي أن بعض السكان على استعداد لشراء تلك الأراضي بأسعارها الحقيقية.

ورد الغضبان قائلا إنه لن يكون هناك ضرر؛ نحن نعمل على جذب الاستثمار لبلدنا وشعبنا. على حد تعبيره.
على الرغم من طلب لجنة الإدارة المحلية تزويدها بالخطة الاستثمارية للمنطقة، لم تُعلن أي تفاصيل حول هذه الخطة حتى الآن.

---

## تايمز أوف إسرائيل: يجب على مصر قبول اللاجئين في رفح بموجب القانون الدولي

**( ترجمات . تايمز أوف إسرائيل )**

دعا تقرير نشرته صحيفة تايمز أوف إسرائيل مصر لقبول اللاجئين من سكان غزة زاعمة أن ذلك ما يتوجبه القانون الدولي.
وتزعم الصحيفة العبرية أن إسرائيل ليست هي من يُبقي الفلسطينيين في «سجن مفتوح»، بل العالم أجمع هو من يفعل ذلك، في ظل حظر عالمي عبثي على اللاجئين الفلسطينيين الذين قد يرغبون طوعًا في مغادرة غزة وطلب اللجوء في مكان آخر.

وقالت الصحيفة إن هذه السياسة التي يدفعها العرب بعدم قبول اللاجئين الفلسطينيين، على عكس السياسة العالمية المتمثلة في مساعدة جميع اللاجئين الآخرين على الانتقال، تضطهد الفلسطينيين من خلال إجبارهم على البقاء في صراع قد لا يرغب الكثيرون في أن يكونوا جزءًا منه.
ووفقًا للصحيفة، فإن السياسة العالمية القاتمة والمتخلفة وغير القابلة للتفسير والتي تتمثل في إبقاء الفلسطينيين قسرًا في منطقة الصراع بين إسرائيل وحماس لا تخلو من بصيص من ضوء الشمس: حدود رفح مع مصر.

وبموجب القانون الدولي، لا يمكن لمصر أن ترفض الفلسطينيين الذين يطلبون اللجوء ويدخلون على حدود رفح مع غزة كلاجئين، بشكل مؤقت أو غير ذلك. ويُعد رفض مصر القيام بذلك، وبدلًا من ذلك، قيامها ببناء السياج الحدودي لمنع اللاجئين الفلسطينيين من طلب اللجوء، أمرًا غير قانوني؛ ذلك أن السماح للفلسطينيين الذين يرغبون في المغادرة بالقيام بذلك يمكن أن يخفف الضغط عن الصراع ويساعد جميع الأطراف المعنية.
مصر من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، المعتمدة عام 1951، وانضمت إليها في 22 مايو 1981. كما تلتزم مصر بالبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين المعتمد عام 1967، وعديد من القرارات المتعلقة بوضع اللاجئين. وتنطبق طلبات اللاجئين وطالبي اللجوء على مصر، بما في ذلك قرار الجمعية العامة رقم 2198، وإعلان الأمم المتحدة بشأن اللجوء الإقليمي في عام 1967.

وتُشدد الصحيفة على أنه لا يجوز لمصر التمييز ضد اللاجئين لكونهم فلسطينيين أو من إسرائيل وفقا للمادة 3 من اتفاقية عام 1951 بعنوان عدم التمييز والتي تنص على أن: تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو أو بلد المنشأ.
وعلى حدود رفح، تلتزم مصر بمبدأ عدم الإعادة القسرية كما هو محدد في المادة 33 من اتفاقية عام 1951. وتنص


/ moasher

المادة 33 من الاتفاقية، المعنونة حظر الطرد أو الإعادة القسرية، على أنه لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد أو تعيد لاجئًا بأي شكل من الأشكال إلى حدود الأقاليم التي تكون حياته أو حريته مهددة فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو رأيه السياسي. ويشمل ذلك منع مصر، بموجب معاهدة ملزمة، من إبعاد اللاجئين الفلسطينيين الذين يسعون إلى مغادرة غزة ودخول مصر عبر رفح هربًا من الصراع المستمر.

---

## أوراسيا ريفيو: محكمة مصرية تعاقب الناشطين الذين تحدوا السيسي

**( ترجمات . أوراسيا ريفيو )**

تناول تقرير نشرته مجلة أوراسيا ريفيو ما جاء في تقرير لمنظمة هيومن رايتس حول معاقبة النظام المصري للناشطين الذين تحدوا السيسي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.
وقالت المجلة إن محكمة مصرية حكمت في 6 فبراير 2024 على السياسي البارز أحمد طنطاوي ومستشار حملته الانتخابية و 21 من أنصارهم المعتقلين بالسجن لمدة عام بتهمة ارتكاب جرائم مرتبطة بتحديه الرئاسي للرئيس عبد الفتاح السيسي، حسبما قالت هيومن رايتس ووتش. كما منعت المحكمة طنطاوي من الترشح للانتخابات الوطنية لمدة خمس سنوات. وأفرجت المحكمة عن طنطاوي ومساعده محمد أبو الديار بكفالة في انتظار الاستئناف.

واستند الحكم الصادر عن محكمة في القاهرة إلى النشاط السياسي السلمي لطنطاوي وجهود حملة طنطاوي لجمع توكيلات الدعم قبل الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2023، والتي فاز فيها السيسي بولاية ثالثة مدتها ست سنوات بنسبة 89.6 في المائة من الأصوات.
ووثقت هيومن رايتس ووتش سلسلة الاعتقالات والترهيب والمحاكمات غير القانونية التي استمرت لأشهر ضد المرشحين المحتملين وأنصارهم والتي سبقت الانتخابات، وكلها منعت فعليًا أي منافسة ذات مغزى.

وقال عمرو مجدي، الباحث البارز في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «على السلطات المصرية أن تلغي على الفور التهم المسيئة ضد طنطاوي وأنصاره، والتي ليست أكثر من انتقام لحملته السلمية لتحدي الرئيس السيسي». وأضاف «لا يقتصر الأمر على معاقبة السلطات المعارضة السلمية. وبمنع طنطاوي من خوض الانتخابات المستقبلية، ترسل السلطات رسالة واضحة مفادها أنها لن تتسامح مع أي تحد جدي للسيسي».
وأشارت المجلة أن بإمكان طنطاوي وأنصاره استئناف أحكامهم، لافتة إلى أن طنطاوي كان أبرز منافس للسيسي. وأنهى طنطاوي حملته في 13 أكتوبر 2023، بعد تكتيكات قمعية من جانب السلطات، بما في ذلك الاعتقالات الانتقامية لأفراد عائلته وأنصاره.
وكانت حملة طنطاوي قادرة على حشد قوة جذب معقولة في المجال السياسي المصري الذي كان مقيدًا للغاية. وعندما بدأت حملته في جمع توكيلات دعم غير رسمية لتسليط الضوء على حجم دعمه، اعتقلت السلطات أنصارهم، بدعوى أن ذلك ينتهك قوانين الانتخابات لأنهم طبعوا توكيلات الدعم دون ترخيص.

أطلعت حملة طنطاوي هيومن رايتس ووتش على قائمة بعشرات المؤيدين الذين قالت إن السلطات اعتقلتهم في الأشهر الأخيرة في تسع قضايا. وقالت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إن ما لا يقل عن 127 شخصًا اعتقلوا بتهم مماثلة لتلك التي وردت في قضية طنطاوي وفيما يتعلق بحملته الانتخابية.
وقالت هيومن رايتس ووتش إن جميع المعتقلين دون أدلة موثوقة يجب إطلاق سراحهم فورًا ودون قيد أو شرط.
وقال مجدي: «من خلال الاستمرار في اضطهاد طنطاوي بسبب تحديه السيسي، أزالت السلطات المصرية القناع

عن العملية الانتخابية الهزلية التي تضمن حكم الرجل الواحد وتلغي حق المصريين في المشاركة السياسية الحقيقية».

---

## مودرن دبلوماسي: هل تنجح بادرة رئيس الوزراء أبي تجاه الصومال ومصر في تخفيف التوترات الإقليمية؟

**( ترجمات . مودرن دبلوماسي )**

نشرت مجلة مودرن دبلوماسي تقريرًا أعدّه إسماعيل عثمان، نائب مدير سابق لوكالة الاستخبارات الصومالية، يتناول رغبة رئيس الوزراء الإثيوبي في تخفيف التوتر مع الصومال ومصر بشأن القضايا الخلافية.
ووفقًا للكاتب، ففي بيان صدر مؤخرًا والذي لفت انتباه المجتمع الدولي، سعى رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد إلى التخفيف من حدة التوترات المتصاعدة مع الصومال، مؤكدًا على «الصداقة» الدائمة القائمة بين البلدين.

وتأتي هذه البادرة الدبلوماسية وسط خلفية من العلاقات المتوترة، التي غذتها في المقام الأول الاتفاقية البحرية بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال الانفصالي، وهي خطوة رفضتها الصومال. ومع ذلك، فإن دعوة آبي أحمد إلى الهدوء لا تقتصر على مجرد الدعوة إلى السلام بين الجيران؛ فهي بمثابة مناورة استراتيجية للحفاظ على سيادة إثيوبيا في مواجهة التدخل الخارجي المحتمل، والذي يصنفه على أنه محاولات لإثارة صراع «بالوكالة».

ويقول الكاتب إن تصريحات رئيس الوزراء جديرة بالملاحظة، بالنظر إلى الشبكة المعقدة من المصالح الجيوسياسية التي تتلاقى في القرن الأفريقي. وتنظر إثيوبيا، الدولة الحبيسة التي تسعى جاهدة إلى التوسع الاقتصادي، إلى اتفاقها مع أرض الصومال، الكيان غير المعترف به عالميًا دولة مستقلة، باعتبارها خطوة حيوية نحو الحصول على وصول بحري مباشر.
وتمثل هذه الصفقة شوكة في خاصرة الصومال، التي تعتبرها انتهاكًا لسلامة أراضيها وسيادتها. ويسلط إصرار أبي على الاتفاق، على الرغم من احتجاجات الصومال، الضوء على الضرورات الاستراتيجية الأوسع لإثيوبيا.

تخفيف التوتر مع مصر
لكن، وحسب ما يضيف الكاتب، فإن خطاب رئيس الوزراء لم يقتصر على قضية الصومال وإثيوبيا. ومد غصن زيتون إلى مصر بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير المثير للجدل، مما يشير إلى الاستعداد للدخول في حوار حول عملياته. وكان سد النهضة، وهو حجر الزاوية في تطلعات إثيوبيا لاستقلال الطاقة والتنمية الاقتصادية، مصدرًا للتوتر مع دول المصب، وخاصة مصر، التي تخشى تأثير السد على إمدادات مياه النيل.

وأوضح الكاتب أن نهج أبي هو محاولة محسوبة للفصل بين النزاعين – سد النهضة والاتفاق البحري مع أرض الصومال – لتجنب السيناريو الذي قد تجد فيه مصر والصومال أرضية مشتركة في معارضتهما لسياسات إثيوبيا.
ومن الممكن أن يؤدي مثل هذا التحالف إلى تضخيم الضغوط على أديس أبابا، مما يجعل الوضع الإقليمي أكثر خطورة. ويمكن أن يكون لاحتمال انخراط مصر والصومال في تحالف عسكري ضد تصرفات إثيوبيا عواقب جيوسياسية كبيرة.

وأشار الكاتب إلى أن القضايا المطروحة على المحك معروفة جيدًا: مخاوف مصر بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير،


/ moasher

وتظلمات الصومال بشأن الاتفاق البحري الذي أبرمته إثيوبيا مع أرض الصومال. ومع ذلك، فإن التحرك نحو التعاون العسكري من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد حاد في التوترات في المنطقة.
ويكشف هذا التوازن الدبلوماسي الذي قام به آبي أحمد عن التفاعل المعقد بين الطموحات المحلية والديناميات الإقليمية والمصالح الدولية في القرن الأفريقي. وبينما يسعى رئيس الوزراء إلى طمأنة كل من الصومال ومصر بشأن نوايا إثيوبيا، فإن القضايا الأساسية لا تزال بعيدة عن الحل. ولا يزال سد النهضة، بدورة إعادة التعبئة السنوية، بمثابة ساعة موقوتة يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التوترات، خاصة خلال فترات انخفاض هطول الأمطار.

في جوهرها، تعكس تحركات إثيوبيا الأخيرة، كما عبر عنها آبي أحمد، استراتيجية أوسع للإبحار في المياه المضطربة للسياسة الإقليمية مع حماية مصالحها الوطنية. غير أن فعالية هذه الاستراتيجية ستعتمد على قدرة إثيوبيا على الانخراط في حوار حقيقي وإيجاد حلول عادلة للنزاعات التي تهدد التوازن الدقيق للسلام والتعاون في المنطقة.
وستكون الأشهر المقبلة حاسمة في تحديد ما إذا كانت هذه المبادرات ستؤدي إلى وقف التصعيد أو ما إذا كانت التوترات الأساسية ستظهر على السطح مرة أخرى، الأمر الذي يشكل تحديًا لقدرة الدبلوماسية الإقليمية على الصمود.

---

## أتلانتك كاونسيل: هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر تُفاقم المشاكل الاقتصادية في مصر

**( ترجمات . أتلانتيك كاونسيل )**

نشرت مجلة أتلانتك كاونسل تقريرًا للكاتبة شهيرة أمين تستعرض فيه تداعيات هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر على الاقتصاد المصري.
ووفقًا للكاتبة، ومع دخول أزمة البحر الأحمر التي دفعتها حرب غزة شهرها الرابع دون أي علامة على حدوث اختراق، تضررت مصر - التي تعتمد على عائدات قناة السويس كأحد مصادرها الأساسية للعملة الأجنبية - بشدة. وتسببت الهجمات التي شنها الحوثيون على السفن في البحر الأحمر في اليمن في قيام شركات الشحن الكبرى بتحويل سفنها من الممر المائي الحيوي إلى طرق بديلة، وإن كانت أطول وأكثر تكلفة.

ووصف الحوثيون هجماتهم على السفن التجارية بأنها «عمل دفاع عن النفس». ويقولون إنهم يهاجمون السفن التي يشتبه في ارتباطها بإسرائيل أو تلك المتجهة من وإلى هناك. ويعتقد الحوثيون أن تعطيل التجارة العالمية سيزيد الضغط على المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على قبول وقف إطلاق النار في حرب غزة التي أودت بحياة ما يقرب من 27 ألف فلسطيني منذ 7 أكتوبر 2023.
وبدلًا من ذلك، منذ 11 يناير، شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة سلسلة من الضربات الجوية ضد أهداف الحوثيين في تصعيد كبير وصفه بعض المحللين بأنه حرب بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران في اليمن.

تراجع إيرادات قناة السويس
وبحسب أسامة ربيع، رئيس هيئة قناة السويس، فإن تحويل مسار السفن أدى إلى انخفاض إيرادات قناة السويس بنسبة 40 في المائة في أوائل يناير مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
ولفتت الكاتبة إلى أن الخسائر كبيرة، إذ تصل إلى «مئات الملايين من الدولارات»، وفقًا للعضو المنتدب لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا. وأدى الانخفاض في عائدات القناة - التي تمثل 2 في المائة من الناتج المحلي


/ moasher

الإجمالي للبلاد - إلى زيادة الضغط على الاقتصاد المصري المتعثر بالفعل في وقت تواجه فيه البلاد نقصًا حادًا في العملة الأجنبية.

وتحتاج مصر بشدة إلى العملة الصعبة لاستيراد القمح والسلع الأخرى وسداد ديونها الخارجية المذهلة، والتي وصلت إلى 164.5 مليار دولار في سبتمبر 2023، ومن المقرر سداد 29 مليار دولار منها هذا العام.
وكذلك فلن تعوض عائدات السياحة عن خسائر إيرادات قناة السويس؛ ذلك أن قطاع السياحة - وهو مصدر رئيس آخر للعملة الأجنبية في مصر - تعرض لضربة بسبب الحرب المستمرة في قطاع غزة، الذي يشترك في الحدود الشمالية لمصر.

وتوقعت وكالة التصنيف الائتماني الأمريكية ستاندرد آند بورز أن قطاع السياحة في مصر - إلى جانب لبنان والأردن - قد يعاني أكثر من غيره من الحرب المستمرة، مما يعيق نمو الناتج المحلي الإجمالي و «يضعف الوضع الخارجي للبلاد».
كما عانت صادرات مصر من الغاز خلال العام الماضي. وأدت مشاكل حقول الغاز القديمة وقضايا المنبع إلى انخفاض بنسبة 10 في المائة على أساس سنوي في إنتاج الغاز خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2023. ويتناقض هذا على نحو صارخ مع العام السابق، عندما صدرت مصر 80 في المائة من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، لتحل محل غاز خطوط الأنابيب الروسية في أعقاب الهجوم الروسي على أوكرانيا.

لتلبية الطلب المحلي المرتفع خلال الصيف، استخدم الغاز المصري للاستهلاك المحلي مع عدم ترك فائض للتصدير. وأدى اندلاع الحرب الإسرائيلية - حماس في قطاع غزة المجاور في 7 أكتوبر 2023 إلى تفاقم المشكلة: انخفضت صادرات الغاز الإسرائيلية إلى مصر بنسبة 70 إلى 80 في المائة في الأسابيع التي أعقبت الحرب - أغلقت إسرائيل حقل الغاز في تمار قبالة ساحلها الجنوبي لحمايته من الهجمات المحتملة من حماس - مقارنة بالأشهر الثمانية الأولى من عام 2023.

وأدى إغلاق حقل الغاز لمدة شهر إلى توقف الصادرات عبر خط أنابيب غاز المتوسط تحت الماء. ولحسن حظ مصر، استؤنف إنتاج الغاز في تمار في منتصف نوفمبر 2023. واستأنفت مصر بعد ذلك صادراتها من الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، مع خروج الشحنة الأولى من محطة تصدير الغاز الطبيعي المسال في إدكو في 21 نوفمبر 2023. وفي ديسمبر 2023، ذكرت شبكة أيه بي أن أمرو أن الواردات المصرية من إسرائيل عادت إلى مستويات ما قبل الحرب.

---

## فوكس نيوز: «هل أقنع بايدن رئيس المكسيك السيسي بفتح البوابة أمام اللاجئين من غزة؟»

**( ترجمات . فوكس نيوز )**

حظيت زلة الرئيس بايدن «رئيس المكسيك السيسي» باهتمام وتغطية واسعة في الصحافة الأجنبية ركزت في مجملها على خطأ بايدن في الحديث عن السيسي والإشارة إليه بـ رئيس المكسيك والتركيز على مسألة ذاكرة بايدن والسخرية منه.
وفي هذا السياق، قالت شبكة فوكس نيوز إن الرئيس بايدن خاطب الأمة في محاولة لتبديد المخاوف بشأن


/ moasher

ذاكرته التي أثارها المستشار الخاص روبرت هور بعد أن أصدر تقريرًا حول تعامله مع الوثائق السرية.
أثار الرئيس بايدن رد فعل فوري عبر الإنترنت بعد الخلط مرة أخرى بين أسماء القادة السياسيين الأجانب، هذه المرة أثناء محاولته التأكيد على لياقته العقلية.
ألقى الرئيس خطابًا موجزًا للأمة من البيت الأبيض ليلة الخميس وقد تلقى وابلًا من الأسئلة من الصحفيين فيما يتعلق بالمخاوف بشأن عمره وذاكرته الناجمة عن تقرير المستشار الخاص روبرت هور حول تعامل بايدن مع الوثائق السرية. وبعد فترة وجيزة من إصراره على أن ذاكرته «جيدة»، شرع بايدن في الإشارة إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بأنه «رئيس المكسيك».
وقال بايدن: «كما تعلمون، في البداية، لم يكن رئيس المكسيك السيسي يريد فتح البوابة للسماح بدخول المواد الإنسانية [إلى غزة]. لقد تحدثت معه. وأقنعته بفتح البوابة».
وقالت الشبكة إن المفارقة في هذا الخلط الذي جاء مباشرة بعد دفاع بايدن عن ذاكرته أذهلت مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.
وكتب مارك لوتر، مسؤول الاتصالات في معهد السياسة الأولى في أميركا، «هل أقنع بايدن رئيس المكسيك السيسي بفتح البوابة أمام اللاجئين من غزة؟ يا إلهي. كل من يعتقد أن هذه فكرة جيدة يجب أن يُطرد».
وهتفت سوزان جلاسر، الكاتبة في نيويوركر، قائلة: "نعم. "رئيس المكسيك" السيسي. إنه أمر سيئ لبايدن في ظهور يهدف إلى تبديد المخاوف بشأن عمره. يا لها من سنة كانت في هذا اليوم".
وقال جون بودهرتز، كاتب العمود في صحيفة نيويورك بوست، مازحًا: «إذًا، السيسي هو رئيس المكسيك».

---


/ moasher